التقرير الختامي

لاجتماع كبار المسئولين التحضيري

للاجتماع الوزاري الثاني العربي الإفريقي المشترك
للتنمية الزراعية والأمن الغذائي
٢٩- ٣٠ سبتمبر-٢٠١٣
الرياض- المملكة العربية السعودية

التقرير الختامي

لاجتماع كبار المسئولين التحضيري

للاجتماع الوزاري الثاني العربي الإفريقي المشترك

للتنمية الزراعية والأمن الغذائي

٢٩- ٣٠ سبتمبر-٢٠١٣

الرياض- المملكة العربية السعودية

عقد اجتماع كبار المسؤولين للتحضير للاجتماع الوزاري الثاني العربي الإفريقي المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في الفترة من ٢٩ إلى ٢٠١٣/٩/٣٠ في الرياض – المملكة العربية السعودية. وشارك في الاجتماع ممثلون عن وزارات الزراعة من الجانبين العربي والإفريقي ، وعدد من المنظمات والمؤسسات والاتحادات العربية والإفريقية ذات الصلة.

أولا : الجلسة الافتتاحية :

- في مستهل الجلسة ، ألقت **الدكتورة مني محرز مدير الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة بجمهورية مصر العربية** (رئاسة الدورة السابقة للاجتماع الوزاري العربي الأفريقي المشترك ، شرم الشيخ ٢٠١٠)، كلمة أكدت فيها على أهمية تشجيع وزيادة حجم الإستثمارات وتنمية القدرات البشرية ودعم الإرشاد الزراعي وتعزيز القدرات الإقليمية في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وأكدت على ضرورة الخروج بتوصيات فاعلة لتنفيذ مقررات شرم الشيخ. كما أشارت إلى أن مصر لديها موقع متميز وتعتبر بوابة لخدمة العمل العربي الإفريقي المشترك في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وأعلنت في ختام كلمتها تسليم الرئاسة إلى **سعادة المهندس محمد بن عبد الله الشيحة وكيل الوزارة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية** في المملكة العربية السعودية (رئيس الدورة الحالية للاجتماع الوزاري العربي الأفريقي المشترك).
- **رحب الدكتور ابيبا هايلي جبرايل – مدير إدارة الزراعة والاقتصاد الريفي بمفوضية الاتحاد الإفريقي** في كلمته بالسادة الحضور، وأعرب عن شكره للمملكة العربية السعودية على حسن الضيافة، وأكد على أهمية تعزيز التعاون العربي الأفريقي وأشار إلى أهمية قطاع الزراعة للإقليمين العربي والإفريقي وأوضح بانه تم إقرار برنامج الزراعة الإفريقي الشامل في عام ٢٠٠٣ (CAADP). كما أكد على أن التجربة توضح أن الشراكة تشكل عامل قوى في إحداث تغيرات ايجابية في أولويات الدول، وتحقق نتائج ايجابية وملموسة

في التنمية وإن دول الاتحاد الإفريقي تعمل مع شركاء أساسين لجذب الاستثمارات لـــدعم التنمية في إفريقيا، وأشار إلى أن إفريقيا هي المستقبل للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم مؤكدا على الارتباط الوثيق بين موضوع هذا الاجتماع المتمثل في: "تعزيز التعاون العربي الافريقى من خلال دعم استدامة الاستثمار في الزراعة والأمن الغـــذائي" وخطـــة العمل العربي الافريقى المشترك (٢٠١١-٢٠١٦).

- **ألقى الدكتور ثامر العاني مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بجامعة الدول العربية** كلمة نيابة عن سعادة السفير الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري ،الأمين العام المـــساعد للـــشؤون الاقتصادية، قدم فيها الشكر إلى المملكة العربية السعودية على حسن الضيافة، وأكد علـــى أهمية التعاون العربي الإفريقي المشترك وإنماء الجوانب الاقتصادية، وأشار الى أنه على الرغم من الإمكانات الهائلة لدول الإقليمين مازال الاستثمار وحجم التبادل التجاري دون المستوى المطلوب، وشدد على أهمية الموضوعات التي سيبحثها الاجتمـــاع والتـــي سيكون من بينها مناقشة سبل تعزيز تدفقات الاستثمار بين الإقليمين، وأكد علـــى أن التعاون العربي الإفريقي ليس سياسة أو ارتباط ثقافي وتاريخي فقط ولكنـــه مـــصلحة حقيقية متصاعدة ومشتركة بين دول المنطقتين.
- استهل **سعادة المهندس محمد بن عبد الله الشيحة وكيل الوزارة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية** كلمته بالترحيب بـــالوفود مـــن الجـــانبين العربـــي والإفريقي، وأشار إلى أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار وأثارها على الإقليمين، مما يتطلـــب اتخاذ إجراءات فعالة. وأضاف أن هذا الاجتماع يهدف إلى تعزيز التعاون العربي الإفريقي المشترك وتفعيل خطة العمل التي تم إقرارها في شرم الشيخ وأعتمـــدتها القمـــة العربيـــة الإفريقية الثانية في سرت عام ٢٠١٠ ، مؤكدا على أهمية تنفيذ خطة العمل بكفاءة وجدية وترجمتها إلى مشاريع عملية على ارض الواقع، من اجل الوصـــول إلـــى نتـــائج فعالـــة ومثمرة،مشددا على دور القطاع الخاص مما يتطلـــب تـــوفير البيئـــة الملائمـــة الجاذبـــة للاستثمارات والاستفادة من الموارد المتاحة في الإقليمين. واختتم كلمته بأهمية التحـــضير الجيد للاجتماع الوزاري تمهيدا لعرض نتائجه على القمة العربية الإفريقية الثالثـــة التـــي ستعقد في الكويت في شهر نوفمبر ٢٠١٣.

ثانيا: تنظيم العمل

١. **انتخاب أعضاء هيئة المكتب**

في ضوء المشاورات التي تمت بين الجانبين العربي والإفريقي وفقا للنظم المعمول بها، تم انتخاب أعضاء هيئة المكتب على النحو التالي:

- **الجانب العربي :** الـرئيس المـشترك (المملكـة العربيـة الـسعودية)،نائـب الرئيس(دولة الكويت)، المقرر (دولة قطر).
- **الجانب الإفريقي :** الرئيس المشترك (جمهورية تشاد)، نائب الرئيس(جمهورية جامبيا)، المقرر(جمهورية بوركينا فاسو).

٢. **اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.**

تم استعراض جدول الأعمال وبرنامج العمل، وقامـت وفـود الـدول المـشاركة باعتمادهما.

ثالثا / ووفقا لجدول الأعمال تم استعراض ما يلي:

١. **التطورات التي استجدت في إستراتيجية الاتحاد الإفريقي لدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي في إفريقيا (CAADP)**

قام الدكتور ابيبا هايلي جبرايل ، مدير إدارة الزراعة والاقتصاد الريفي بمفوضية الاتحاد الإفريقي باستعراض التقدم المحرز في تنفيـذ برنـامج الزراعـة الإفريقـي الـشامل (CAADP) وأهدافه منذ إنشائه في ٢٠٠٣ لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في القارة الإفريقية. ويعتمد هذا البرنامج على أربعة أعمدة أسياسـية: إدارة الأراضـي ومصادر المياه ، البنية التحتية والنفاذ للأسواق،الأمن الغذائي والزراعة، نـشر البحـوث الزراعية ونقل التكنولوجيا. وتم التوافق بين الدول الإفريقية على تخصيص ١٠% مـن موازناتها المحلية للاستثمار في مجال للزراعة لتحقيق معدل نمو زراعـي ٦% سـنويا. وبالنسبة للتقدم المحرز قامت ٣٤ دولة بالتوقيع على برنـامج (CAADP) ، ٢٥ منهـا وضعت خططا استثمارية. كما يتم العمل مع الشركاء مثل نبياد والتكـتلات الاقتـصادية الإقليمية الأخرى على تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاسـتثمارات خاصـة وأن الزراعـة أصبحت في مقدمة الأولويات التنموية، وأضاف الى الخطط الاستثمارية المحلية للزراعة والأمن الغذائي تشكل اساسا واضحا للتطبيق في ظل هذه الشراكة. ونظرا لأهمية قطـاع الزراعة، تم تحديد عام ٢٠١٤ ليكون عاما للزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا.

٢. **التطورات التي استجدت في الإستراتيجية العربية لدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**

قام الدكتور طارق الزدجالي مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقريـر عـن التقدم المحرز في سير العمل المتعلق بتنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (٢٠٠٥-٢٠٢٥) التي اعتمدتها قمة الرياض في ٢٠٠٧ ، واعتبرت جزءاً مـن

الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتضمنت الإستراتيجية سبعة برامج رئيسية يتم تنفيذها حاليا على النحو التالي :

١- تطوير تقانات الزراعة العربية.

٢- تشجيع الاستثمارات الزراعية والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.

٣- تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية .

٤- تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.

٥- بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٦- المساهمة في ازدهار الريف.

٧- تطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية.

٣. **<u>عرض عام حول الحملة الإفريقية العامة للقضاء على ذبابة التسي تسي ومرض النوم</u>**

قام الدكتور حسن محمد منسق برنامج (PATTEC) في مفوضية الاتحاد الإفريقي بتقديم عرض عام حول الحملة الإفريقية العامة للقضاء على ذبابة التسي تسي Trypanosomiasis & Tse Tse fly والتي تؤثر بشكل سلبي على البيئة وصحة الإنسان والحيوان خاصة في الدول المصابة، وتوضح التجارب انه يمكن معالجتها والقضاء عليها في المدى الطويل من خلال مجموعة من الوسائل والتقنيات من أهمها دعم القدرات في مجال مكافحة ذبابة التسي تسي ،ويعد برنامج (PATTEC) من البرامج الناجحة في مكافحة هذه الآفة والمرض الناجم عنها. و قد تم القضاء عليها فى مساحة تصل إلى ١٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع، وأصبحت هذه المساحة صالحة للاستثمار الزراعي والحيواني. وللقضاء على هذه الذبابة والتقليل من خطورتها، حصلت الدول الإفريقية في شكل قروض من البنك الإفريقي للتنمية، كما شاركت هذه الدول بجزء من موازناتها المحلية بمبالغ مالية تصل إلى ١٥٨ مليون دولار خلال فترة خمسة عشرة عاما. وذكر بأنه خلال تنفيذ برنامج (PATTEC) تلقت الدول المتضررة دعما من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتحالف الدولي للأدوية البيطرية ومؤسسة التشخيص المبكر الجديد ومعاهد ومؤسسات أخرى متعددة، بالإضافة إلى تلقي كثير من الدعم الثنائي، وفي ختام العرض أكد على أنه من أجل تحقيق تقدم ملموس في القضاء على هذه الآفة، فمن المهم ايلاء أهمية قصوى لهذا الموضوع في إطار تعزيز التعاون العربي الإفريقي.

٤. **التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي منذ اعتمادها في شرم الشيخ ٢٠١٠.**

- استعرض الدكتور طارق الزدجالي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي منذ اعتمادها في شرم الشيخ في عام ٢٠١٠. حيث أشار إلى أن القرار الصادر عن الاجتماع العربي الإفريقي الوزاري الأول المشترك بشرم الشيخ في فبراير ٢٠١٠م، بشأن خطة العمل المشترك قد تضمن مايلي:
  - اعتماد خطة العمل المشترك حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي.
  - إنشاء وحدة لتسهيل تنفيذ خطة العمل المشترك تستضيفها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
  - دعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى إعداد اقتراح مفصل بشأن هيكل وتفويض وحدة التسهيل.
- أصدرت القمة العربية الإفريقية الثانية (سرت ٢٠١٠) بشأن هذه الموضوعات القرار رقم (١)، والذي بموجبه تم اعتماد إستراتيجية الشراكة الإفريقية العربية وخطة العمل العربي الإفريقي المشترك (٢٠١١ – ٢٠١٦)". وقامت المنظمة بعقد عدد من الاجتماعات وتم تشكيل اللجنة التوجيهية لوحدة التسهيل تنفيذا لقراري الاجتماع الوزاري وقرار القمة.
- وبناءا على ما سبق ، توصي المنظمة العربية للتنمية الزراعية بما يلي:

١. ضرورة البدء في تشغيل وحدة التيسير بهيكلها المعتمد حاليا للسنوات الثلاث القادمة على أن يتم تقييمه وتطويره.
٢. إضافة ممثل عن القطاع الخاص من الجانبين العربي والإفريقي لعضوية اللجنة التوجيهية لوحدة التسهيل.

- أبدى وفد السودان استعداده لتقديم كافة التسهيلات الممكنة لدعم عمل وحدة التسهيل على المديين القصير والطويل.

٥. **موجز لتقرير دراسة "الاستثمار الزراعي في نطاق خطة العمل المشترك لاستدامة الاستثمار الزراعي لتعزيز التعاون العربي الإفريقي"**

- قدم الخبيران الدكتور جمال صيام أستاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة القاهرة والدكتور حمدي سالم أستاذ الاقتصاد في جامعة عين شمس بالتعاون مع دكتور

إبراهيم ديالو مسؤول أول السياسات بمكتب الوفد الدائم لمفوضية الاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، عرضا موجزا حول "الاستثمار الزراعي في نطاق خطة العمل المشترك لاستدامة الاستثمار الزراعي لتعزيز التعاون العربي الإفريقي"، حيث أشير إلى أن موجز التقرير يهدف بصفة رئيسية الى بلورة القرارات والتوصيات اللازمة لتفعيل تنفيذ خطة العمل المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقتين الأفريقية والعربية، واقتراح السبل الممكنة لتحسين تدفق الاستثمارات بينهما بالمعدلات التي تحقق الأهداف المشتركة للمنطقتين في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتتضمن الدراسة تسعة أجزاء من بينها المقدمة ، وعرض الوضع الراهن للاستثمارات العربية الرئيسية في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، والفجوة الغذائية في المنطقتين الأفريقية والعربية ، وتقييم وتوثيق خطة العمل المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وفرص الاستثمار البيني في المنطقتين الأفريقية والعربية في إطار مشاريع خطة العمل المشترك، والمكتسبات المتوقعة للتعاون العربي الافريقى، والسياسات المقترحة التي توصى بها الدراسة لتفعيل تنفيذ خطة العمل المشترك وتعزيز تدفقات الاستثمار بين المنطقتين،و لآليات التنظيمية والمؤسسية لإدارة أنشطة وأعمال خطة العمل المشترك، والإطار التنفيذي المقترح لتنفيذ خطة العمل المشترك وأعبائه المالية المتوقعة. كما حددت الدراسة الأطر العامة للمشروعات المقترحة التي ينبغي التركيز عليها في ضوء خطة العمل المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

- ركز موجز التقرير على الجوانب التالية:

١. الوضع الراهن لتدفقات للاستثمار الزراعي بين المنطقتين العربية والإفريقية.
٢. الفجوة الغذائية في الإقليمين.
٣. الفرص الاستثمارية في المنطقتين.

- وتناول التقرير التوصيات الرئيسية التالية :

١. الآليات التنظيمية والمؤسساتية لإدارة أنشطة وعمل خطة العمل العربية الإفريقية المشترك.
٢. الإطار الزمني لتنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية المشترك والموازنة المتوقعة لتنفيذها.

رابعا: التوصيات

في ضوء التقارير المقدمة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتجيات دعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي المقدمة من الجانبين العربي والإفريقي، وخطة العمل العربية الإفريقية المشترك حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك العرض الخاص بالحملة الإفريقية العامة للقضاء على ذبابة التسي تسي ومرض النوم، ودراسة "الاستثمار الزراعي في نطاق خطة العمل المشترك لاستدامة الاستثمار الزراعي لتعزيز التعاون العربي الإفريقي ضمن إطار تنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي (٢٠١١-٢٠١٦)، والمناقشات التي تمت في اجتماع كبار المسؤولين للتحضير للاجتماع الوزاري العربي الإفريقي الثاني ، **توصل الاجتماع إلى التوصيات التالية :**

١- دعوة مؤسسات جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية إلى تفعيل الآليات القائمة بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء في المنطقتين من أجل دعم التعاون العربي الأفريقي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي وتعزيز دور هذه الآليات في تطوير البرامج والمشروعات الزراعية المقترحة، وذلك من خلال:

- تفعيل دور اللجنة التوجيهية، ودعوتها إلى وضع الخطط وتقديم تقارير دورية حول الإنجازات المحققة وسبل تطويرها وإزالة العقبات والصعوبات التي يواجهها الاستثمار الزراعي والارتقاء بمستوى الأداء الفني والمهني فيه،على أن تتابع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنفيذ التوصيات الواردة من اللجنة.
- أن تضم وحدة التيسير خبراء متفرغين ومؤهلين للعمل مع رجال الأعمال والمؤسسات الحكومية والمالية والمانحة، وتكون مهمتهم تقديم الاقتراحات الكفيلة بتطوير التعاون في مجالات الاستثمار الزراعي للقطاعين العام والخاص والتأكيد على ضرورة مساهمة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موازنة وحدة التيسير سنويا وبصفة منتظمة.
- تكليف وحدة التيسير بتوفير نظام معلومات متكامل للاستثمار الزراعي بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وتحديد أهم المشروعات الزراعية المستهدفة للاستثمار فيها، والعمل على نشرها بين رجال الأعمال

والمستثمرين، والتركيز على الترويج للاستثمار الزراعي في الدول العربية والأفريقية، وإيضاح المزايا التنافسية للدول في كلا المنطقتين.

- دعوة الحكومات في الدول الأعضاء لتحديد نقاط اتصال في الوزارات المعنية، لتنسيق العمل مع وحدة التيسير وتقديم المعلومات والمشروعات وخرائط الاستثمار ودراسات الجدوى في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- توسيع عضوية آليات التعاون العربي الأفريقي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي، لتشمل القطاع الخاص، والمستثمرين، ومنظمات المزارعين والمنتجين، والمؤسسات والجمعيات التعاونية الزراعية.

٢- دعوة الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية لتوفير التمويل، وإعطاء الأولوية لمشروعات الاستثمار الزراعي المتكاملة ذات الجدوى.

٣- تشجيع البحث العلمي وتطوير برامج الإرشاد الزراعي، ونقل التكنولوجيا ذات الصلة بالاستثمار الزراعي لتطوير مجال المدخلات والعمليات الزراعية ومعاملات ما بعد الحصاد.

٤- دعوة الحكومات إلى تعزيز التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لزيادة فرص الاستثمار في المجال الزراعي، ومراعاة البعد الإنساني والاجتماعي لإيجاد شراكة فاعلة في مجال الاستثمار الزراعي، وتطوير السياسات والتشريعات والقوانين الخاصة بتسهيل الاستثمارات في المجال الزراعي والأمن الغذائي، وعلى وجه الخصوص السياسات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٥- حث الدول العربية والأفريقية ومؤسسات التمويل العربية على توفير الموارد المالية اللازمة للتوسع في الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالأمن الغذائي، وتشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته الزراعية خاصة مايتعلق منها بالأمن الغذائي.

٦- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي للوفاء بالتزاماتهما تجاه موازنة وحدة التيسير ليتسنى استكمال إجراءات تعيين رئيسها وموظفيها والشروع في تشغيلها وتنفيذ برامجها.